الأمم المتحدة S/2002/1239

مجلس الأمن

Distr.: General
12 November 2002
Arabic
Original: English

التقرير المقدم من الأمين العام عملا بالفقرتين ٧ و ٨ من القرار ١٤٠٩ (٢٠٠٢)

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بالفقرتين ٧ و ٨ من قرار مجلس الأمن ١٤٠٩ (٢٠٠٢) المؤرخ ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٢. ووفقا لما وافق عليه المجلس في مشاوراته غير الرسمية التي أجراها في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، تم أيضا تعميم مذكرة من مكتب برنامج العراق، مؤرخة ١١ تشرين الثاني/نوفمبر على أعضاء المجلس تتضمن معلومات مفصلة بشأن تنفيذ البرنامج الإنساني للعراق عملا بالقرار ٩٨٦ (١٩٩٥) منذ أن قدم المكتب مذكرته الأخيرة التي تشمل الفترة حتى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، إلى المجلس في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وتوفر المذكرة أيضا معلومات عن تنفيذ قائمة استعراض السلع (S/2002/515، المرفق) والإجراءات المنقحة المرفقة بالقرار ١٤٠٩ (٢٠٠٢). وقد وضع هذا التقرير والمذكرة على موقع شبكة الإنترنت لمكتب برنامج العراق (www.un.org/Depts/oip).

ثانيا – تنفيذ البرنامج

٢ – تم توسيع نطاق البرنامج بما يتجاوز التركيز الأولي على توفير الأغذية والأدوية، من حيث كل من مستوى التمويل ونطاقه، ويشمل في الوقت الحاضر أيضا إصلاح الهياكل الأساسية، لا سيما حيثما تؤثر على البرنامج الإنساني. وتغطي خطة التوزيع للمرحلة الثانية عشرة (S/2002/666) ٢٤ قطاعا، حيث أضافت حكومة العراق ١٠ قطاعات جديدة للمحافظات الـ ١٥ في وسط العراق وجنوبه. وتنفذ الأمم المتحدة البرنامج في ثلاث محافظات شمالية هي دهوك وأربيل والسليمانية، بالنيابة عن حكومة العراق.

141102 141102 02-68117 (A)
0268117

٣ - ومن الضروري، عند إجراء أي تقييم للبرنامج، أن تؤخذ في الاعتبار الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة، التي ينفذ البرنامج في إطارها، بجانب مواطن القصور المادية، وكذلك المصاعب المالية التي تصادف حاليا في تنفيذ البرنامج.

٤ - وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، بلغ مجموع قيمة الإمدادات والمعدات الإنسانية التي سلمت للعراق في إطار البرنامج أقل قليلا من ٢٥ بليون دولار، بما في ذلك ١,٥ بليون دولار لصناعة النفط. وهناك إمدادات ومعدات إضافية في سبيلها للتوصيل يبلغ مجموع قيمتها ١٠ بلايين دولار في إطار طلبات العقود التي ووفق عليها بالفعل، وتتوافر الأموال اللازمة لها للتوصيل.

٥ - وبالإضافة إلى التحسن الذي طرأ على الظروف الاجتماعية - الاقتصادية العامة للشعب العراقي في جميع أنحاء البلد، حال البرنامج دون زيادة تدهور الخدمات العامة والهياكل الأساسية. وفي مجالات عديدة، أدى البرنامج إلى استقرار وتحسين إمكانية الوصول إلى السلع والخدمات الإنسانية. ورغم الإنجازات الكبيرة التي حققها البرنامج في تحسين الأحوال الإنسانية للشعب العراقي مقارنة بالمحنة القاسية التي كان يعانيها في عام ١٩٩٦، لا يزال يلزم فعل الكثير. ويرد أدناه ملخص لأهم الإنجازات وبعض مواطن القصور فضلا عن الصعوبات المصادفة.

ألف - الإنجازات ومواطن القصور والصعوبات المصادفة

قطاع الأغذية

٦ - في قطاع الأغذية، تضاعفت تقريبا القيمة التغذوية لسلة الأغذية الشهرية التي توزع في جميع أنحاء البلد منذ عام ١٩٩٦، حيث ارتفعت من حوالي ٢٠٠ ١ كيلو سعري إلى حوالي ٢٠٠ ٢ كيلو سعري للشخص الواحد في اليوم. ومع ذلك، تقدر وكالات الأمم المتحدة وبرامجها أن أكثر من ٦٠ في المائة من سكان العراق، أفقر فقراء البلد، يعتمدون على سلال الأغذية الشهرية لتلبية جميع احتياجات أسرهم.

٧ - وفي المحافظات الشمالية الثلاث، نفذت الأمم المتحدة العديد من الأنشطة لتعزيز الأمن الغذائي للفئات المستضعفة وخلق مصادر بديلة للدخل. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٢، أوضح تقييم أجري أن ٩٠ في المائة من المستفيدين في دهوك وأربيل يشعرون بإحساس متزايد من الأمن الغذائي. وقد قدمت الوكالات مدخلا للتدريب على المهارات يهدف إلى تحسين إمكانية حصول المرأة على الدخل والموجودات الأخرى وتقديم التدريب على محو الأمية والمهارات التقنية.

النقل ومناولة الأغذية

٨ - وتم إحراز إنجازات رئيسية في مجال النقل ومناولة الأغذية. وقد زاد المرور عبر ميناء أم قصر في عام ٢٠٠١ بنسبة ١٦ في المائة عما كان عليه في عام ٢٠٠٠. ويؤثر هذا على جميع القطاعات بسبب تفريغ السفن بصورة أسرع، وتلقي مدخلات البرنامج بشكل أسرع، وتخفيض تكاليف النقل. وتنقل التقارير أن إصلاح وتوسيع نطاق طاقة قدرات النقل بالسكك الحديدية وهياكل المسارات الأساسية قد أدى إلى حدوث زيادة في حركة السلع تبلغ نسبتها حوالي ٣٠ في المائة في عام ٢٠٠١ مقابل طاقتها في عام ٢٠٠٠. وتم إصلاح النقل البري الخاص والعام بدرجات متفاوتة واستعرضت خدمات نقل الركاب العامة بين المدن بصورة مأمونة وموثوقة. وتم إصلاح خدمات نقل الركاب العامة داخل المدن في بغداد والموصل والحلة وكركوك والبصرة. ومن شأن إصلاح خدمات نقل الركاب العامة الميسورة أكثر للمجتمعات المحلية في الحضر والضواحي زاد من إمكانية وصول السكان إلى الخدمات الطبية والاجتماعية العامة. وبالمثل، يجري رفع مستوى أسطول نقل البضائع التابع للقطاع العام، الذي يؤدي دورا رئيسيا في نقل وتوزيع السلع الأساسية البرنامجية، مما أدى إلى زيادة كفاءة التوزيع وتحسين بعض ظروف الأسواق الوطنية.

٩ - وقد أدى تركيب معدات التنظيف والمناولة في الصوامع، وحفظ الغلال باستخدام التبخير بالفوستوكسين، إلى تقليل خسائر التخزين والمناولة. وقد حسنت صيانة وإصلاح الطواحين، بالإضافة إلى تركيب مولدات كهربائية، القدرة على الاعتماد على عمليات الطحن، مما أدى إلى تحسين قدرة الإنتاج ونوعية الطحين المنتج لسلة الأغذية بما يزيد عن ١٤٠ مطحنا في البلد.

الصحة

١٠ - وقد تم إحراز إنجازات ملحوظة في قطاع الصحة وحدث تحسن كبير على خدمات تقديم الرعاية الصحية نتيجة لمدخلات البرنامج المتعلقة بتشخيص الأمراض وعلاجها. وبالمقارنة بعام ١٩٩٧، زادت العمليات الجراحية الطبية الرئيسية بنسبة ٤٠ في المائة وزادت الفحوص المعملية بنسبة ٢٥ في المائة في الوسط والجنوب. كما طرأ انخفاض في الوسط والجنوب في عدد الأمراض السارية، مثل الكوليرا والملاريا والحصبة والتهاب الغدة النكفية والتهاب السحايا والدرن ولم تحدث أي حالة شلل أطفال في جميع أنحاء البلد في الأشهر الـ ٣٢ الماضية بسبب ارتفاع جودة حملات التحصين. وبالإضافة إلى ذلك، ساعد البرنامج في توفير الخدمات الطبية المتقدمة، مثل مركز صدام للعلوم العصبية، ومركز بحوث ودراسة متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ومركز العلاج بوخز الإبر، ومعهد

مكافحة الدرن، والمركز الوطني لبحوث الدم، مما أدى إلى حدوث تحسينات في نظام تقديم الرعاية الصحية في هذه المراكز المتخصصة الجديدة أو التي تم إصلاحها.

١١ - وهناك نقص في مواد التخدير الأولية والمواد الكاشفة، ناتج عن وجود شواغل لدى أعضاء اللجنة تتعلق بالاستخدام المزدوج. ويوجد نقص أيضا في المواد الصيدلانية الخاصة بمعالجة فقر الدم ومرض السرطان على مستوى القطر، ويُعزى ذلك في جزء منه إلى عدم كفاية الاعتمادات المالية التي تخصصها حكومة العراق، والصعوبات التي تشوب عمليات الشراء المتسلسلة والتي تؤدي إلى عدم انتظام وصول السلع التي تستخدم في صورة مزيج مع عقاقير أخرى. كما يعزى في جزء منه إلى الشواغل المتعلقة بالاستخدام المزدوج. وأصبح توزيع المواد الصيدلانية بنظام الحصص على المرضى في العيادات الخارجية، ممارسة سائدة نتيجة لنقص إمداداتها، الناجم جزئيا عن عدم كفاية الاعتمادات المالية التي تخصصها الحكومة، وعن تنفيذها لمشتريات تقل عن الاحتياجات.

١٢ - وفضلا عن ذلك، تم استئصال الكوليرا في المحافظات الشمالية الثلاث. وانخفض معدل الإصابة بالملاريا إلى مستوى ما كان عليه في عام ١٩٩١ وحدث تخفيض كبير في الإصابة بالحصبة.

التغذية

١٣ - وفي مجال التغذية، تمت السيطرة في مجال التغذية، على اتجاه سوء التغذية فيما بين الأطفال دون سن الخامسة، رغم أنه ما زال مرتفعا نسبيا، وتم عكس اتجاهه في الوسط والجنوب. وتبلغ معدلات سوء التغذية في عام ٢٠٠٢ نصف ما كانت عليه في عام ١٩٩٦. وتبين النتائج الأولية حدوث انخفاض في عدد الأطفال الذين يعانون من نقص الوزن من ٢٣ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى ١٠ في المائة في عام ٢٠٠٢، وسوء التغذية المزمن من ٣٢ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى ٢٤ في المائة في عام ٢٠٠٢، وسوء التغذية الحاد من ١١ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى ٥ في المائة في عام ٢٠٠٢.

١٤ - وخلال نفس الفترة المشار إليها أعلاه، طرأ في المحافظات الشمالية الثلاث، انخفاض نسبته ٢٠ في المائة في سوء التغذية الحاد، و ٥٦ في المائة في سوء التغذية المزمن، و ٤٤ في المائة في الأطفال ناقصي الوزن في الفئة العمرية الأقل من خمس سنوات، ويرجع ذلك جزئيا إلى برنامج التغذية الذي يستهدف فئات محددة والتغذية التكميلية للحوامل والمرضعات والفئات المستضعفة الأخرى. وما زال برنامج التغذية، الذي بدأ في عام ١٩٩٨، يقدم حصص إعاشة تكميلية لما متوسطه ٠٠٠ ٧٥ شخص في المحافظات الشمالية الثلاث، بما في ذلك الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية وأسرهم والحوامل/المرضعات. وقدم أيضا

البسكويت مرتفع الطاقة لـ ٣٥٠ ٠٠٠ من أطفال المدارس الابتدائية في المناطق الريفية لتكملة احتياجاتهم من المغذيات الدقيقة.

المياه والصرف الصحي

١٥ - تم وقف تدهور مرافق المياه في قطاع المياه والمرافق الصحية، مما أدى إلى تحسين إمكانية حصول المستهلكين على مياه الشرب. ويبلغ نصيب الفرد في اليوم المتاح في المناطق الحضرية الآن ١٩٧ لترا لكل شخص يوميا مقابل ١٦٦ لترا في عام ١٩٩٧. وقد أدى إصلاح الشبكات في الوسط والجنوب إلى تقليل المياه المفقودة بسبب التسرب من ٤٠ في المائة إلى ٣٠ في المائة. وفي المحافظات الشمالية الثلاث، أدى الانتهاء من مشروع للمياه في دهوك إلى توفير المياه المأمونة لـ ٢٥٠ ٠٠٠ شخص. وفي جميع أنحاء المحافظات الشمالية الثلاث، أدى تشييد مضخات وخزانات التكلور، وتركيب مطهرات الكلور إلى استفادة ٩١ ٠٠٠ شخص و ٢٢٩ ٣٠٠ شخص منها، على التوالي. وتم إنجاز وضع خرائط أساسية للمدن تبين الأراضي والطرق والمساكن التي يمكن أن توضح عليها معلومات مفصلة بشأن مصادر المياه والمياه وشبكات الصرف الصحي، وشبكات الكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية، والكثافة السكانية، ومستخدمي المياه الرئيسيين ومصادر التلوث.

١٦ - وهناك نقص في الحصول على مياه الشرب من حيث الكمية والنوعية معا، وفي كثير من الحالات تظل شبكات المياه والصرف الصحي في حالة متردية بدون إصلاح. وفوق كل ذلك، ترمى مواد صرف صحي صلبة غير معالجة أو معالجة جزئيا، يبلغ حجمها التقديري ٥٠٠ ٠٠٠ طن متري، كل يوم في النهرين اللذين يشكلان المصدر الرئيسي للمياه. وتتسبب هذه العوامل والحالة السيئة للهياكل الأساسية، في تدهور الحالة الاجتماعية، وتقلص إيرادات الأسر المعيشية الشحيحة، وسوء التغذية، رغم ما طرأ عليها من تحسن.

الزراعة

١٧ - نتيجة للإنجازات التي تحققت في القطاع الزراعي، تمكنت قطاعات كبيرة من المجتمع من تكميل وجباتها بمنتجات بأسعار ميسورة. وفي الوسط والجنوب، تضاعف إنتاج لحوم الدواجن والبيض وتوفير أدوات الطب البيطري واللقاحات مما أثر تأثيرا إيجابيا في صحة الحيوان وإنتاجه. وزاد إنتاج الذرة وزهور عباد الشمس بنسبة ٢٥ في المائة، نتيجة لاستيراد البذور في إطار البرنامج.

١٨ - وأدى تنظيف قنوات الري، وشق قنوات وبناء سدود جديدة، وتبطين قنوات الري الترابية وقنوات الصرف، إلى استصلاح مساحات كبيرة من الأرض، وتوفير المزيد من المياه للري وسقيا الماشية، بجانب زيادة الإنتاج الزراعي. وفي المحافظات الشمالية الثلاث، ساهمت

اللوازم التي وفرها البرنامج في إحداث زيادة كبيرة في الإنتاج الزراعي. ويمكن أن تعزى هذه الزيادات، التي شهدتها المحاصيل الشتوية والصيفية معا، إلى غزارة هطول الأمطار خلال الشتاء، والجودة النوعية العالية للمدخلات التي وفرها البرنامج، وأنشطة الإرشاد الزراعي وتدريب المزارعين، وأخذ المزارعين بتقنيات فلاحية محسنة. ووفرت الأنشطة المتواصلة، كبرنامج الإنتاج المترلي للدواجن، المساعدة لأكثر من ٠٠٠ ٣٥ منتفع من ذوي الدخل المنخفض.

الكهرباء

١٩ - وشهدت الحالة في القطاع الكهربائي تحسنا تدريجيا، يشهد عليه ازدياد ثبات الإمدادات الكهربائية للمستهلكين. إذ ازدادت كمية الطاقة المتاحة بمقدار ٩٠٠ ميغاوات في الوسط والجنوب، مقارنة بعام ٢٠٠١، مما تسبب في تقلص طول وعدد فترات انقطاع الطاقة المقررة. ولم تشهد مدينة بغداد انقطاع الكهرباء المخطط خلال ذروة صيف هذا العام.

٢٠ - وكانت الطاقة المتوفرة في شبكات الإمداد الكهربائي بمحافظة السليمانية وأربيل، كافية لتلبية الحد الأدنى من الاحتياجات الإنسانية في هاتين المنطقتين، كما ستكون كافية، إذا دعمت بالإمدادات الكهربائية من محطات التوليد العاملة بوقود الديزل التي تبلغ طاقتها الإنتاجية ٢٩ ميغاوات، يتم توفيرها بموجب البرنامج، لاستيفاء الاحتياجات الأساسية من الكهرباء لهاتين المحافظتين حتى نهاية عام ٢٠٠٣، على افتراض أن يشهد الشتاء القادم معدل هطول أمطار متوسط. وفضلا عن توفير الإمدادات الكهربائية في حالات الطوارئ، خلال فترة الجفاف الذي استمر ثلاثة أعوام، عن طريق شراء أكثر من ٠٠٠ ٢ مولد صغير ومتوسط الحجم، ساعدت الأمم المتحدة في إعادة تنظيم توزيع شبكات الإمداد، كي تستفيد منها أعداد أكبر من المستهلكين المحليين ذوي الدخل المنخفض، الذين يتمتع الكثيرون منهم الآن بإمداد الطاقة على مدار الساعة.

٢١ - وبرغم الانخفاض الشديد في الطلب التجاري والصناعي على الطاقة، تظل حالات انقطاع الطاقة واقعا معاشا في معظم أجزاء العراق، مما يؤثر بصورة سلبية على البرنامج الإنساني.

الاتصالات السلكية واللاسلكية

٢٢ - يتواصل تحسن الهياكل الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية في الوسط والجنوب، مع حدوث زيادة في معدلات نجاح الاتصالات الهاتفية. إذ استخدمت مدخلات البرنامج في استبدال ٠٠٠ ٩٦ خط هاتف قديم، وإضافة ٠٠٠ ٢٩ خط جديد إليها.

وتركزت أنشطة البرنامج، في محافظات الشمال الثلاث، على إعداد المواقع من أجل البدء فعليا في تنفيذ المشاريع، المتوقف على الموافقة على عقد قيمته ٢٨ مليون دولار، ينتظر البت فيه.

التعليم

٢٣ - في قطاع التعليم لبى توزيع ١,٢ مليون دُرج مدرسي نسبة ٦٠ في المائة من الاحتياجات في المدارس الابتدائية والثانوية في الوسط والجنوب. ويمثل هذا تحسنا كبيرا مقارنة بالحالة في عام ١٩٩٦، حينما كان طلاب المرحلتين الابتدائية والثانوية مجبرين على الجلوس على الأرضيات العارية للمدارس. وازداد أيضا إنتاج الكتب المدرسية المحلية إثر تسليم اللوازم الضرورية.

٢٤ - ولا تهيئ المدارس على النطاق القطري أيضا بيئة مواتية للتعليم، بينما يعمها الاكتظاظ والعمل عادة بنظام النوبتين، وهي حالة تتطلب الاهتمام العاجل. ويؤثر انخفاض مرتبات المعلمين، وكذلك انخفاض مرتبات المهن الأخرى، بصورة سلبية على نوعية التعليم.

٢٥ - وفي محافظات الشمال الثلاث، ساعد البرنامج على زيادة الالتحاق بالمدارس الابتدائية بنسبة ٣٢ في المائة بين عام ١٩٩٦ وعام ٢٠٠٢، وزيادة الالتحاق بالمدارس الثانوية بنسبة تفوق ٧٤ في المائة خلال الفترة نفسها. ويعمل القسم الأكبر من المدارس بنظام الدورتين بدلا عن الثلاث دورات، نتيجة زيادة عدد المرافق التعليمية المتاحة. وواصلت الأمم المتحدة بناء وإعادة تأهيل مدارس ابتدائية وثانوية يستفيد منها أكثر من ٠٠٠ ٦٠ طالب.

٢٦ - وتعمل معظم الجامعات في الوسط والجنوب على توسيع ما لديها من مرافق، بما في ذلك بناء مجمعات جديدة في ديالا والكوفة بمحافظة النجف، وفتح جامعتين جديدتين في كربلاء وذي قار، كي تتمكن من مقابلة الطلب المتزايد بشكل أفضل. وفي محافظات الشمال الثلاث، جرى نقل مجمع جامعة السليمانية إلى مقرين جديدين في قلياسان وباكراجو، مما سيحقق الفائدة لأكثر من ٠٠٠ ٢٢ فرد من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس.

الإسكان

٢٧ - وفي قطاع الإسكان في الوسط والجنوب، يتوقع أن يبلغ التشييد السكني في نهاية عام ٢٠٠٢ مساحة قدرها ٨٩٦ ٤٣٢ ١٤ مترا مربعا، مقارنة بـ ٤٩٠ ٩٣٠ ١٣ مترا مربعا في عام ١٩٩٠ و ٨٩٢ ٣٤٧ مترا مربعا في عام ١٩٩٦، مع ما يقترن بذلك أيضا من توفير فرص توظيف جديدة للعمالة المدربة وغير المدربة.

المشردون داخليا

٢٨ - أخذت المساعدة المقدمة إلى المشردين داخليا في محافظات الشمال الثلاث، شكل خدمات وهياكل أساسية سكنية. وقدمت المساعدة إلى المشردين داخليا والفئات الأكثر استضعافا، في مواطنهم الأصلية أو المستوطنات التي أدمجوا فيها. وتم، منذ بدء البرنامج، بناء ٠٥١ ١٩ وحدة سكنية يستفيد منها ٣٠٠ ١١٤ شخص. وفضلا عن توفير المساكن، اشتملت الخدمات المقدمة للمجتمعات المحلية على بناء أو ترميم ٦٨٥ مدرسة ومرفقا تعليميا آخر، يستفيد منها ٠٠٠ ١٩٠ طالب؛ و ١٢٧ مركزا صحيا لأكثر من ١٢٠ مجتمعاً محلياً/قرية؛ و ٩٩ مرفقا زراعيا وبيطريا، و ٤٩ مبنى اجتماعيا ومدنيا؛ و٨٥٣ كيلومترا من شبكات المياه؛ و ٨٠٠ ٢ كيلومتر من الطرق والجسور التي تربط القرى والمجتمعات المحلية. ونفذت الأمم المتحدة طائفة من أنشطة الإغاثة، بغية الاستجابة للاحتياجات العاجلة للأسر المشردة داخليا والمستضعفة، التي تعيش في مرافق انتقالية أو مؤقتة. وتسعى الأمم المتحدة، بالتشاور مع السلطات المحلية، إلى كفالة حصول جميع المشردين داخليا المعروفين في محافظات الشمال على نصيبهم في سلة حصص الإعاشة، ومواد التغذية المستهدفة، وبرامج الإطعام التكميلية.

٢٩ - لا يزال بعض المشردين داخليا يعيشون في المخيمات، ويشكلون جيوبا في المناطق الحضرية الفقيرة في محافظات الشمال. وكان التقدم المحرز في تخصيص الأرض من قبل السلطات المحلية أبطأ من المتوقع أيضا. وتثير القلق بنفس القدر أيضا، حقيقة أن ما يقارب ٠٠٠ ٣ من المساكن ما زالت خاوية بسبب افتقارها للخدمات التكميلية. فضلا عن ذلك، أدى تعطيل السلطات المحلية لتحديد أسماء المنتفعين إلى تفاقم المشكلة.

إزالة الألغام

٣٠ - أدت أنشطة إزالة الألغام في محافظات الشمال الثلاث إلى تطهير مساحة قدرها ٢١٣ ٤٣٤ ١ متر مربع، وتدمير ٠١٨ ١ لغما مضادا للأفراد، وإعادة الأراضي الخالية من الألغام إلى مالكيها بغية استخدامها في الزراعة والأغراض المدنية الأخرى. فضلا عن ذلك، جرى توفير أكثر من ٠٠٠ ١٤٠ خدمة بأنواع مختلفة لضحايا الألغام تتراوح بين تقديم العلاج الطبي وتوفير الأطراف الصناعية وإعادة التأهيل، وجرى أيضا تقديم دورات توجيهية في مجال السلامة من الألغام لـ ٢٤٠ مجتمعا محليا، يعيش فيها ١٧٦ ٧ رجلا، و ٣٥٣ ٨ امرأة، و٠٤٥ ١٤ طفلا.

٣١ - وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، أثر عدد من جوانب القصور بشكل عميق على تنفيذ البرنامج في المحافظات الشمالية. ويشمل ذلك بعض المسائل المستمرة، كالتأخير غير

المبرر في الموافقة على التأشيرات مثلا – في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، كانت ١٣٧ تأشيرة تقريبا لا تزال متأخرة عن موعد صدورها – فضلا عن تأخير تخليص اللوازم والمعدات الضرورية، التي تستخدمها الأمم المتحدة في دعم أنشطتها، وتأخير السلع المستوردة من أجل تنفيذ المشاريع.

٣٢ – وسبَّب تخفيض قيمة دولار الولايات المتحدة بنحو ٤٠ في المائة في بعض الأحيان إزاء العملة المحلية المستخدمة في محافظات الشمال الثلاث، بشكل مفاجئ خلال الأشهر الأربعة الماضية، في إثارة مصاعب جمة وسط المتعاقدين المحليين، الذين يدَّعون أنهم أصيبوا بخسائر مالية. وأثر هذا على قطاعات معينة تشارك في عمليات البناء المحلية، وبصفة خاصة في مجالي الصحة وإعادة التوطين.

٣٣ – فضلا عن ذلك، تشارك الأمم المتحدة، في محافظات الشمال العراقية الثلاث، في تنفيذ مشاريع شبيهة بالمشاريع التي تجري تغطيتها في إطار برامج التنمية العادية. بيد أن السلطات المحلية أبلغت الأمم المتحدة بأن لديها مصاعب في دفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية، والمعلمين، وفئات الموظفين الفنيين الأخرى، ومصاعب في تغطية تكاليف صيانة وتشغيل الأصول الرأسمالية المقدمة في إطار البرنامج.

ثالثا – العائدات

٣٤ – تخصص نسبة ٧٢ في المائة من مجموع العائدات المتحصل عليها من صادرات النفط العراقي في إطار البرنامج حاليا، لشراء اللوازم الإنسانية والمعدات، فضلا عن الخدمات. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، أتيحت لحكومة العراق نسبة ٥٩ في المائة من مجموع العائدات البالغ قدرها ٥٩,١٣ بليون دولار، أي مبلغ ٣١,١٢ بليون دولار، بعد خصم المبالغ المتعلقة بالأغراض المأذون بها من قبل مجلس الأمن، وذلك لشراء اللوازم الإنسانية والمعدات للمحافظات الـ ١٥ في وسط وجنوب العراق، التي تتحمل الحكومة فيها مسؤولية تنفيذ البرنامج. وأتيح مبلغ ٧,٢ بليون دولار تقريبا، أو نسبة ١٣ في المائة، لتنفيذ البرنامج في محافظات دهوك وأربيل والسليمانية الثلاث، في شمال العراق. ويشمل المبلغ أيضا حوالي ٢.٢ بليون دولار مخصصة لرد تكاليف الأغذية والأدوية التي ابتاعتها الحكومة في إطار ترتيبات المشتريات السائبة، إلى محافظات الشمال الثلاث، فضلا عن مبلغ ٧٧١ مليون دولار كحصة في تكاليف شراء قطع الغيار والمعدات النفطية، وفق ما أذن به المجلس.

ألف – نقص العائدات

٣٥ – ورغم أن بدء العمل بالإجراءات المنقحة قد أدى إلى تحسينات تمس إليها الحاجة تؤدي إلى الموافقة السريعة على الطلبات، فإن مزايا تطبيق تلك الإجراءات تأثرت سلبيا بالنقص الكبير الحاصل في تمويل البرنامج. وما انفك التنفيذ الفعلي للبرنامج على مدى السنة الماضية يعرقله عدد من الصعوبات الناتجة قبل كل شيء عن نقص متزايد ترتب على الانخفاض الكبير الذي شهدته صادرات النفط العراقية التي تتم في إطار البرنامج. فقد انخفض مستوى هذه الصادرات من أكثر من مليوني برميل في المتوسط يوميا في عام ٢٠٠٠ إلى أقل من مليون برميل في اليوم خلال الأشهر الأخيرة.

٣٦ – وقد وضعت حكومة العراق ميزانية تقدَّر بأكثر من ٥ بلايين دولار للبرنامج الإنساني خلال هذه المرحلة الثانية عشرة. ولإتاحة هذا المبلغ للبرنامج، بعد خصم المبالغ اللازمة عملا بالأحكام ذات الصلة من قرار مجلس الأمن، سيتعين على العراق تصدير كمية من النفط بقيمة سبعة بلايين دولار خلال هذه المرحلة التي تنتهي في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. وما لم تتحقق زيادة كبيرة في مستوى صادرات النفط، فمن المتوقع أن تكون الإيرادات الإجمالية خلال هذه المرحلة في حدود ٥ بلايين دولار. وبعد تسوية المبالغ المخصومة وفقا للأحكام ذات الصلة من قرار المجلس، فإنه لن يتوافر لتنفيذ البرنامج سوى مبلغ ٣,٤٩ بليون دولار، مما سيزيد من تعقيد النقص الفادح في التمويل. وتشير أكثر التقديرات تحفظا إلى حدوث خسارة تقدر بحوالي ٤ بلايين دولار ناتجة عن تدني مستوى صادرات النفط خلال المرحلة الثانية عشرة.

٣٧ – وازداد تفاقم حالة التمويل فيما يتعلق بالبرنامج في الوسط والجنوب نتيجة لعدم تمكن حكومة العراق من القيام، بواقعية أكبر وتمشيا مع إيرادات النفط المتاحة خلال كل مرحلة من المراحل، بتعديل مخصصات الميزانية التي ترد في خطط التوزيع. وقام مكتب برنامج العراق في مناسبات متكررة بوضع توصيات لحكومة العراق لتبقي مستويات التمويل قيد الاستعراض المستمر ولتقلص من المخصصات الواردة في خطط التوزيع، مما يضمن كذلك إتاحة التمويل اللازم لمختلف القطاعات. وللأسف استمرت الحكومة في زيادة المخصصات الواردة في خطط التوزيع بدلا من تقليصها لفائدة قطاعات ممولة بالكامل بالفعل.

٣٨ – وقد زاد تردي الوضع بسبب نقص الإيرادات المتراكم من المراحل السابقة، وهو ما لم يتح التمويل اللازم لاقتناء إمدادات إنسانية بموجب عقود بقيمة ٢,٩٨ بليون دولار وافقت عليها الأمم المتحدة.

٣٩ - وقد ساهمت عوامل كثيرة في تقلص حجم صادرات النفط العراقية في إطار البرنامج، منها قيام العراق دوريا بتعليق صادرات النفط من جانب واحد، مثل تعليق صادرات النفط لمدة ثلاثين يوما خلال المرحلة السابقة مما نتجت عنه خسارة في الإيرادات تقدر بما يزيد عن ١,٢ بليون دولار؛ واستمرار عدم الاتفاق بين حكومة العراق ولجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) (بشأن الحالة بين العراق والكويت) بشأن تحديد سعر النفط الخام العراقي (قامت اللجنة بتحديد سعر النفط العراقي بأثر رجعي في ضوء ما أفادت به تقارير السوق بأن العراق يطالب المشترين بدفع مبالغ زائدة)؛ فضلا عن ما يساور التجار من قلق بشأن الوثوق في استمرار الإمدادات من النفط العراقي و/أو بشأن احتمال توقفها بسبب التطورات السياسية الحالية.

٤٠ - وأود أن أوصي حكومة العراق بالتعاون من أجل حل الخلاف المستمر بشأن تحديد سعر النفط العراقي ومن أجل تجاوز الصعوبات التي تقف أمام تحسينه الوضع المالي الحرج. وأود كذلك أن أناشد مجلس الأمن واللجنة التابعة له بأن يكونا متعاونين وأن يتخذا ما يلزم من الإجراءات المناسبة في الرد على أي تدابير إيجابية قد يتخذها العراق في هذا الشأن.

باء - الأثر المترتب عن النقص في الإيرادات

٤١ - أعربت لمجلس الأمن في مناسبات عديدة عن قلقي بشأن النقص الكبير في الإيرادات، الذي ما فتئ يؤثر سلبا على تنفيذ البرنامج. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ كانت هنالك مجموعة من الطلبات تزيد قيمتها عن ٢,٩٨ بليون دولار، يعوزها التمويل رغم الموافقة عليها. وقد تأثرت جميع القطاعات بهذا الوضع. وترد في الجدول التالي معلومات عن عدد العقود الموافق عليها في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر والتي لا تتاح لها أموال حتى الآن.

القطاع	العدد	القيمة بدولارات الولايات المتحدة	النسبة المئوية
الزراعة	٣٢٨	٥٣٨ ٧٩٤ ٥٠٥	١٨,٠٥
الاتصالات السلكية واللاسلكية/النقل	٩٨	٢٤٠ ٩٣٤ ٦٥٤	٨,٠٧
التعليم	١١٩	٢٣٤ ٩٣٥ ٧٢٣	٧,٨٧
الكهرباء	١٧١	٥٥٩ ٨٧٥ ٧٢٢	١٨,٧٦
مناولة الأغذية	٣٣٤	٥٠٧ ٠٩٣ ٥٣٣	١٦,٩٩
الصحة	٢٣٤	٣٠٨ ٥٨٨ ٣٤٣	١٠,٣٤
الإسكان	١٧٨	٣٠٨ ٠٨٠ ٠٥٨	١٠,٣٢
المياة والصرف الصحي	٩٠	٢٨٦ ٤٨٣ ٣٥٣	٩,٦٠
المجموع	**١ ٥٥٢**	**٢ ٩٨٤ ٧٨٥ ٨٩٢**	**١٠٠,٠٠**

٤٢ - ورغم تفاوت ما لهذه الطلبات التي ووفق عليها وإن لم يكن قد تم توفير التمويل لها من أثر محدد على القطاعات، فإنه من المحتمل، ما لم يعالج الوضع الراهن، أن تُقَوَّض الإنجازات الكثيرة التي حققها البرنامج حتى الآن، مما سيؤدي إلى تدهور الوضع الإنساني. ومن المؤكد أنه لن يمكن استدامة المكاسب التي تحققت حتى الآن أو الاستفادة منها ما لم يتحسّن مستوى التمويل الحالي تحسّنا كبيرا.

٤٣ - وفي ظل هذه الظروف، توصي حكومة العراق بأن تتخذ إجراءات عاجلة لتنظيم الجهود التي بذلتها مؤخرا من أجل إعطاء الأولوية لتمويل طلبات العقود التي تمت الموافقة عليها والتي تشمل جميع القطاعات، ولجعل مكتب برنامج العراق على اطلاع دائم على هذا الشأن من أجل منع حدوث التأخيرات غير اللازمة في استخدام الأموال المحدودة المتاحة. وتوصي حكومة العراق كذلك بأن تتخذ الإجراءات اللازمة لكفالة حد أدنى من الأموال المطلوبة لتمويل طلبات القطاعات ذات الأولوية حتى في حالة حدوث تأخيرات مفرطة في تقديم طلبات العقود المعنية بقطاعات مثل الصحة والمياه والصرف الصحي، وكذلك لتغطية تكاليف المواد الضرورية اللازمة لاستمرار المشاريع التي وقع تنفيذها. ومن الضروري كذلك بالنسبة للحكومة أن تحدد أولويات تمويل الطلبات داخل كل قطاع.

رابعا - تنفيذ الإجراءات المنقحة عملا بالقرار ١٤٠٩ (٢٠٠٢)

٤٤ - طلب مجلس الأمن في الفقرة ٨ من قراره ١٤٠٩ (٢٠٠٢) إلى الأمين العام أن يقدم، بالتشاور مع الأطراف المهتمة بالأمر، تقريرا تقييميا عن تنفيذ قائمة استعراض السلع وإجراءاتها بحلول نهاية المرحلة الحالية وأن يُضمِّن التقرير توصيات بشأن أي تنقيحات قد يلزم إدخالها على القائمة وإجراءاتها، بما في ذلك تجهيز العقود بموجب الفقرة ٢٠ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١).

٤٥ - وقام مكتب برنامج العراق ولجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية، من خلال جهود مشتركة لا تعرف الملل، بكفالة السلاسة في التحول نحو الإجراءات المنقحة في الموعد المحدّد.

ألف - تسجيل الطلبات وتجهيزها

٤٦ - بدأ في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ العمل في تسجيل الطلبات وفقا للإجراءات المنقحة. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، قام مكتب برنامج العراق، وفقا للإجراءات المنقحة، بتجهيز عدد إجمالي من الطلبات يبلغ ٤ ٠٧٠ طلبا بقيمة ٩,٧٣ بليون دولار، بما فيها

طلبات جديدة وطلبات قديمة قدّمت قبل ١ تموز/يوليه وطلبات قدّمت سابقا ثم أعيد تجهيزها بموجب الفقرة ١٨ من الإجراءات المنقحة (المرفقة بالقرار ١٤٠٩ (٢٠٠٢)).

٤٧ - وحُدّدت مواد قائمة استعراض السلع في ١٠٨ من الطلبات تبلغ قيمتها ٣٢٣ مليون دولار وتشكل نسبة ٠٣,٣ في المائة من كافة الطلبات التي استعرضتها لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية ونسبة ٤,٦ من قيمتها. وتجدر الإشارة إلى أن غالبية هذه الطلبات (٨٣ طلبا) هي طلبات وقع تعليقها سابقا ثم أعيد تجهيزها بموجب الفقرة ١٨ من الإجراءات المنقحة. وتتمثل مواد قائمة استعراض السلع التي وقع تحديدها حتى الآن في معظمها من مركبات ثقيلة ، إلا أنها تشمل أيضا لقاحات حيوانية، ومضخات مقاومة للصدأ، وأجهزة تنفس، ومعدات اختبار ومراقبة. ووقع في جميع هذه الحالات توجيه مذكرات خاصة بقائمة استعراض السلع إلى البعثات التي قدمت طلبات لإبلاغها بالخيارات المتاحة للموردين بموجب الإجراءات المنقحة.

٤٨ - وترد في مذكرة مكتب برنامج العراق معلومات وتحليلات مفصلة عن تسجيل الطلبات وتجهيزها والموافقة عليها بموجب الإجراءات المنقحة، انظر الفقرة ١ أعلاه.

باء - تنفيذ الفقرة ٤ من الإجراءات المنقحة

٤٩ - تنص الفقرة ٤ من الإجراءات المنقحة على أنه ''يجوز للجنة الرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية حسب ما يتراءى لهما، ورهنا بموافقة لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت، إصدار توجيهات بشأن فئات الطلبات التي لا تتضمن أي صنف (أو أكثر) مشمول بالفقرة ٢٤ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) من حيث صلته بالسلع والخدمات العسكرية أو السلع والمنتجات ذات الصلة بالأغراض العسكرية المشمولة بقائمة استعراض السلع. ويجوز للجنة الرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومكتب برنامج العراق، بالتشاور فيما بينهم، تحديد الإجراء الذي يجوز للمكتب بموجبه أن يقيِّم ويوافق على الطلبات التي تندرج، استنادا إلى هذه التوجيهات، ضمن تلك الفئات''.

٥٠- وفي رسالة مؤرخة ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ موجهة إلى المدير التنفيذي لبرنامج العراق، أبلغه رئيس اللجنة بأنه من أصل ٩٩١ ٥ مادة مقترحة في قائمة تتألف من إثني عشر فئة أحالها المدير التنفيذي في ١١ أيلول/سبتمبر وافقت اللجنة على إدراج ٨٨٨ ٥ مادة (٩٨,٣ في المائة) في قائمة ''المسار السريع'' وسحبت ١٠٣ مواد (١,٧ في المائة) من القائمة. وستستمر لجنة الرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية

في استعراض هذه القائمة من أجل كفالة عدم إدراج المواد في قائمة استعراض السلع أو عدم اخضاعها على نحو آخر إلى أحكام الفقرة ٢٤ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١).

٥١- وقد نُشرت القائمة التي تمت الموافقة عليها (القائمة الزرقاء) على موقع مكتب برنامج العراق على شبكة الإنترنت. وبشرط عدم إدراج أي مواد أخرى، مجانية أو غيرها، في الطلبات، سيعطي مكتب برنامج العراق، دون الرجوع إلى لجنة الرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية لمزيد الاستعراض، موافقته على الطلبات التي لا تتضمن سوى المواد المحددة في القائمة. وعملا بالفقرة ١٧ من الاجراءات المنقحة ستستمر اللجنة، لأغراض الإعلام دون غيرها، في الحصول على نسخ من الطلبات التي تمت الموافقة عليها

جيم - تنفيذ الفقرة ١٨ من الإجراءات المنقحة

٥٢ - عندما بدأ تنفيذ الفقرة ١٨ في أواخر حزيران/يونيه كان عدد الطلبات المعلقة ٢ ٢٠٢ طلب تربو قيمتها على ٥,٤ بليون دولار. وحتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، كانت جميع الطلبات من الفئة ألف قد أعيدت إلى البعثات المقدمة لها، في حين أن الطلبات من الفئة باء كان قد أعيد تعميمها على لجنة الرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية لاستعراض الأصناف المشمولة بقائمة استعراض السلع، مما يشير فعلا إلى إنجاز تنفيذ الفقرة ١٨.

٥٣ - وقد أعادت لجنة الرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية تقييم ما مجموعه ١ ٨٤٧ طلبا تبلغ قيمتها ٤ ٦٩٠ مليون دولار، ولم تجدا أي بنود مشمولة بقائمة استعراض السلع في ٧٦٠ طلبا تتجاوز قيمتها بالكاد بليون دولار، وافق عليها مكتب برنامج العراق في أعقاب ذلك. ويمثل هذا ٣٤,٣ في المائة من عدد الطلبات و ٢٠ في المائة من مجموع قيمة جميع الطلبات التي سبق تعليقها أو ٤٠,٩ في المائة من العدد و ٢٣ في المائة من مجموع قيمة الطلبات المعاد تقييمها. وشملت فئات السلع التي جرت الموافقة عليها وكانت قد سبق تعليقها نطاقا عريضا من السلع يتراوح من الأدوية والمواد الكيميائية ولوازم المختبرات والمعدات الطبية ومعدات معالجة المياه إلى مولدات الطاقة الكهربائية والمضخات ومختلف أنواع المركبات غير المدرجة في قائمة استعراض السلع.

٥٤ - وطلبت لجنة الرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية معلومات إضافية بشأن ١ ٠٠٦ طلبات معلقة من الفئة باء تربو قيمتها على ٣,٣٣ مليون دولار.

دال – تقييم تنفيذ الإجراءات المنقحة

٥٥ – بالرغم من أن الإجراءات المنقحة عملا بالقرار ١٤٠٩ (٢٠٠٢) لم تنفذ إلا لفترة أربعة أشهر فإن تحليل المؤشرات ذات الصلة سيؤدي بصدق إلى التوصل إلى الاستنتاجات الأولية التالية:

(أ) أصبحت العملية تتسم بكاملها بالشفافية لجميع الأطراف المعنية، مع وجود أطر زمنية يمكن التنبؤ بها لكل خطوة من خطوات التجهيز وأوقات تجهيز فعلية تقع تماما ضمن الأطر الزمنية المسموح بها بموجب الإجراءات؛

(ب) حدوث زيادة متوقعة في معدل موافقة الأمانة العامة على الطلبات دون الرجوع إلى اللجنة، ومواصلة تحسين تجهيز الطلبات المتعلقة باللوازم الإنسانية الأساسية المدرجة في ''القائمة الزرقاء''، مع تنفيذ إجراء ''المسار السريع'' بموجب الفقرة ١٠ من الإجراءات المنقحة؛

(ج) حدوث زيادة كبيرة، وإن كانت متوقعة، في عدد الطلبات المقدمة إلى لجنة الرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية والتي لا تمتثل لقائمة استعراض السلع بسبب عملية إعادة تجهيز الطلبات التي سبق تعليقها؛

(د) حدوث نقصان في عدد الطلبات التي لا تمتثل للإجراءات لدى مكتب برنامج العراق نتيجة لمعايير التسجيل الأكثر دقة للطلبات الجديدة ورسائل التذكير المرسلة بشأن الطلبات السابقة التي لا تمتثل للإجراءات، وإسداء المشورة بشأن احتمال أن تُصبح الطلبات من ذلك القبيل كاملة في غضون ثلاثة أشهر أو أن تسقط في غضون ستة أشهر. وقد أسفرت الحملة الأخيرة عن زيادة معدل الردود من الموردين؛

(هـ) استخدام معايير شفافة ومحددة بوضوح ومتسقة لـ ''الاستخدام المزدوج'' تستند إلى قائمة استعراض السلع مما أتاح للأمانة العامة الموافقة على عدد أكبر من الأصناف التي كثيرا ما كانت اللجنة تعلقها في السابق؛

(و) حدوث انخفاض نسبي في عدد الطلبات التي تتضمن أصنافا مشمولة بقائمة استعراض السلع وزيادة عدد الخيارات المتاحة للموردين والمشترين العراقيين فيما يتعلق بالأصناف المقيمة بأنها ''مزدوجة الاستخدام'' في إطار قائمة استعراض السلع. وبالرغم من أن أحد الخيارات يتيح للموردين طلب رسالة موافقة جزئية على الأصناف غير المشمولة بقائمة استعراض السلع في الوقت الذي يستمر فيه تجهيز الأصناف المشمولة بالقائمة، فإن اختيار هذا الحل لم يلجأ إليه أي مورد حتى الآن؛

(ز) التركيز على نحو أفضل على الآثار الإنسانية المترتبة على عدم الموافقة على الأصناف المشمولة بقائمة استعراض السلع بدلا من التركيز على طابع ''استخدامها المزدوج'' فحسب، مما يتيح للجنة الموافقة على الأصناف المشمولة بقائمة استعراض السلع بموجب شروط التحقق من الاستعمال النهائي.

٥٦ - وبالإضافة إلى الاستنتاجات الأولية المذكورة أعلاه، ينبغي وضع ما يلي في الاعتبار أيضا:

(أ) ينبغي إبقاء إحصاءات التجهيز قيد الاستعراض المستمر للتعرف على المشاكل المحتملة وأسبابها. وينبغي إفادة البعثات المقدمة للطلبات وموردیها باستمرار عن كيفية تجنب المشاكل والتأخير في مختلف مراحل التجهيز؛

(ب) من الأهمية بصفة خاصة استمرار استعراض فئة عدم الامتثال لقائمة استعراض السلع، بالنظر إلى الزيادة الحالية في الطلبات التي تدخل ضمن هذه الفئة. بيد أنه لا يمكن التوصل إلى استنتاجات دقيقة بشأن نطاق وأسباب المشكلة إلا في غضون فترة تتراوح من ثلاثة إلى ستة أشهر بعد طلب المعلومات الإضافية، ويجوز معالجة المشاكل، إن وجدت، في ذلك الحين، حسبما يكون ذلك مناسبا؛

(ج) ينبغي أن تستمر الموافقة على الأصناف المشمولة بقائمة استعراض السلع مع استخدام التحقق من الاستعمال النهائي حسبما وعندما يلزم ذلك. ومع تقديم طلبات بأصناف أقل إلى اللجنة للموافقة عليها، يُحتمل أن يتناقص عبء ملاحظة ورصد النظام من حيث الأعداد البحتة، مما يسمح بإجراء رصد أشمل الأصناف المنتقاة للتحقق من الاستعمال النهائي، وبهذا يمكن توفير ضمان أفضل بأن الأصناف المشمولة بقائمة استعراض السلع والموافقة عليها ستستخدم للأغراض المدرجة في الخطة فحسب؛

(د) وفي حين تتطلب الفقرة ١٠ من الإجراءات المنقحة من مكتب برنامج العراق وخزانة الأمم المتحدة ''إبلاغ المصارف في غضون خمسة أيام عمل بأن الأصناف الواردة في الطلب قد وصلت إلى العراق''، تعذر لمجموعة متنوعة من الأسباب العملية على الأمانة العامة أن تمتثل دائما لهذا الموعد المحدد. ويجوز النظر في تحديد موعد نهائي أكثر واقعية في هذا المنعطف.

خامسا - تجهيز الطلبات المقدمة بموجب الفقرة ٢٠ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١)

٥٧ - تقدم البعثات الدائمة وبعثات المراقبين التي يتبعها الموردون إلى مكتب برنامج العراق الطلبات المتعلقة بالمواد الغذائية والمواد والإمدادات المشتراة خارج إطار البرنامج الإنساني

عملا بالقرار ٩٨٦ (١٩٩٥) واللازمة لتلبية احتياجات مدنية أساسية بموجب الفقرة ٢٠ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١). ويسجل مكتب برنامج العراق هذه الطلبات ويعممها على اللجنة على ''أساس عدم الاعتراض''. وعلى النقيض من تجميد الطلب الذي يتضمن صنفا من الأصناف المعترض عليها أو تعليقه بكامله، وافقت اللجنة في عام ٢٠٠١ على توصية من المدير التنفيذي لمكتب برنامج العراق سمحت بالموافقة الجزئية على تلك السلع الواردة في الطلبات والتي لم تعترض عليها اللجنة.

٥٨ - ولا تستعرض لجنة الرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية الطلبات المقدمة بموجب القرارين ٦٦١ (١٩٩٠) و ٦٨٧ (١٩٩١)، وتُترك للخبراء من أعضاء اللجنة بالكامل سلطة البت في المواصفات التقنية لتلك الطلبات. ويبدو أن هذا قد أسفر عن وجود عدد كبير من عمليات التعليق والتجميد غير الضرورية التي نادرا ما تلغى في أعقاب ذلك. وبالنظر إلى أن لجنة الرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية لا تستعرضان هذه الطلبات من حيث امتثالها لقائمة استعراض السلع، فليس بمقدور برنامج العراق الرد على الاستفسارات من مقدمي الطلبات عما إذا كانت عمليات التجميد أو التعليق تعزى إلى أن الأصناف مشمولة بالفقرة ٢٤ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) أو قائمة استعراض السلع.

٥٩ - وبناء على ذلك، قد يود مجلس الأمن أن ينظر في تطبيق أحكام الفقرة ٤ من الإجراءات المنقحة على الطلبات المقدمة بموجب الفقرة ٢٠ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) أيضا. أما الطلبات غير المؤهلة لموافقة مكتب برنامج العراق عليها بموجب الفقرة المذكورة أعلاه فستخضع لاستعراض من جانب لجنة الرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية للسلع المشمولة بقائمة استعراض السلع وفقا للأحكام الأخرى من الإجراءات المنقحة. ومن المتصور أن هذا من شأنه الحد من عدد عمليات التجميد والتعليق لهذه الطائفة من الطلبات.

سادسا - خطة التوزيع المقدمة من حكومة العراق

٦٠ - أود التعليق على الطلب الوارد في الفقرة ٨ من القرار ١٤٠٩ (٢٠٠٢) بشأن إمكانية استخدام خطة التوزيع على النحو المشار إليه في الفقرة ٨ (أ) '٢' من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥).

٦١ - عملا بالفقرة ٨ (أ) '٢' من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) والفرع الثاني من مذكرة التفاهم الموقعة في ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٦ بين حكومة العراق والأمانة العامة للأمم المتحدة

(S/1996/356)، تقدم حكومة العراق خطة التوزيع إلى الأمين العام كيما ينظر فيها ويقرها. ويقدم الموجز التنفيذي لخطة التوزيع معلومات أساسية عن الطريقة التي يعتزم بها العراق تنفيذ أحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها الأهداف والأولويات الإنسانية التي حددها المجلس. وتغطي خطة التوزيع العراق بكامله، بما في ذلك المحافظات الشمالية الثلاث. كما تشمل مجموعة من المرفقات توفر قائمة باللوازم والمعدات التي سيشتريها العراق لتنفيذ البرنامج خلال مرحلة معينه.

٦٢ - وبالإضافة إلى تقديم الخطة لميزانية الحكومة المقترحة لتنفيذ البرنامج خلال مرحلة معينة، فإنها تقدم أيضا في الجدول الأول المخصصات للأنشطة القطاعية التي تشملها خطة التوزيع. وفي حين أن الأرقام هي مجرد أرقام إرشادية في بداية المرحلة وتخضع لتوافر الإيرادات الواردة من تصدير النفط، فإن تلك الأرقام ضرورية لأغراض التخطيط.

٦٣ - وبالنظر إلى حجم خطة التوزيع، وطول مرفقاتها بصفة خاصة ولأن المتطلبات من كثير من المواد الاستهلاكية الأساسية لا تتغير من مرحلة إلى أخرى، توجد حاجة إلى تبسيط عملية وضع الخطة في صيغتها النهائية قبل تقديمها إلى الأمين العام. ومرفقات خطة التوزيع للمرحلة الثانية عشرة هي أكثر المرفقات استفاضة وتشمل معظم المتطلبات. ولما كانت قد نشرت فعلا على موقع مكتب برنامج العراق على الشبكة العالمية، فلا ينبغي لخطة التوزيع المقبلة أن تتضمن إلا القوائم التي تتضمن فئات الأصناف غير المشمولة فعلا بخطة التوزيع للمرحلة الثانية عشرة. وستضاف هذه الأصناف كتعديلات لمرفقات المرحلة الثانية عشرة التي ستشكل حينئذ قائمة السلع المصنفة إلى فئات لخطة التوزيع. وفي نفس الوقت، يُعد مكتب برنامج العراق قائمة بالسلع المأذون بها فعلا في كل مرحلة مما يوجد قائمة مقسمة إلى فئات تعتبر وثيقة دقيقة يسجل فيها ما جرت الموافقة عليه من جانب اللجنة أو الأمانة العامة في إطار التفويض بالسلطات الممنوح في القرار ١٤٠٩ (٢٠٠٢).

٦٤ - وبناء عليه، أود أن أوصي بمواصلة حكومة العراق تقديم الموجز التنفيذي في بداية كل مرحلة يأذن بها مجلس الأمن، وينبغي للموجز أن يتضمن باستمرار المخصصات المالية للقطاعات والقطاعات الفرعية، وبيانا مستكملا لكيفية اتصال عمليات الشراء المقترحة بالأنشطة ذات الأهمية المباشرة للرفاهية الإنسانية للسكان المدنيين.

٦٥ - ومن الضروري، مع هذا، أن تعد حكومة العراق خطة التوزيع مع تقديم مخصصات أكثر واقعية في الميزانية وأن تبقي مستويات التمويل قيد الاستعراض المستمر وأن تنقح مع التخفيض المخصصات الواردة في خطط التوزيع، مما يضمن أيضا توافر الأموال اللازمة لمختلف القطاعات، ولا سيما القطاعات ذات الأولوية من قبيل الصحة والمياه والمرافق الصحية.

سابعا - ملاحظات

٦٦ - إن البرنامج الإنساني في العراق المنفذ عملا بالقرار ٩٨٦ (١٩٩٥) لم يقصد به قط أن يكون بديلا عن النشاط الاقتصادي العادي. إلا أنه وما دامت الجزاءات الشاملة سارية، فلا يوجد بديل عن البرنامج في مواجهة الحالة الإنسانية في العراق. ورغم ما في البرنامج من مواطن القصور، فقد أحدث ولا يزال يحدث تغييرا رئيسيا في حياة العراقيين العاديين.

٦٧ - ويمكن تعزيز فعالية البرنامج إذا اتخذت جميع الأطراف المعنية التدابير المنسقة اللازمة لإزالة الصعوبات التي تواجه تنفيذه، بما في ذلك على وجه الخصوص الصعوبات الخطيرة المتصلة بما يواجهه البرنامج من نقص حاد في التمويل.

٦٨ - ورغم أن المناقشات الراهنة تركز، كما هو مفهوم، على استئناف نظام التفتيش على الأسلحة، فإنني أناشد جميع المعنيين أن يركزوا الانتباه أيضا على البعد الإنساني وألا يألوا جهدا في تلبية الاحتياجات الإنسانية الماسة للشعب العراقي.

٦٩ - وأخيرا، أود أن أشيد بجميع موظفي الأمم المتحدة الذين لهم صلة بالبرنامج لما يتحلون به من إخلاص في العمل وما يبذلونه من جهود لا تكِل، في ظروف كثيرا ما تكون بالغة الصعوبة، من أجل خدمة المنظمة والشعب العراقي.